أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

عـام على الغزو الروسي لأوكرانيا

التداعيـات الاقتصادية والسياسـية العالمية

إعداد: د. جهاد الملاح

شباط / فبراير 2023

dimensioncenter.net

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2023

info@dimensionscenter.net

تمهيد

مع إطلاق روسيا أول صاروخ على الأراضي الأوكرانية في 24 شباط / فبراير 2022، أُطلقت العديد من التحذيرات من كل حَدَب وصَوْب، على مستوى السياسيين والخبراء والمحلّلين، لتنذر بأن تأثيرات الغزو الروسي ستكون كارثية على إمدادات الغذاء والطاقة، وصولاً إلى مخاوف من انزلاق أوروبا -وربما العالم أجمع- إلى حرب عالمية ثالثة.

في ذلك اليوم التي بدأت فيه موسكو تقصف المدن الأوكرانية، جاءت تلك التحذيرات واقعية، ودون أي مبالغة. فالمشهد الذي رُسم مع بداية الحرب، وفي طبيعة الحال، قبل أيام من وقوعها عندما كان العالم يُحذر منها، كان مشهداً بسيطاً سريع الاستيعاب، ويتمثل بأن دولة بقوة روسيا العسكرية، وواحدة من أكبر ثلاثة منتجين للنفط ولديها أكبر احتياطي للغاز وهي ثاني أكبر منتج له، وتمدّ الاتحاد الأوروبي بنسبة 40% من مصادر طاقته، هاجمت دولة بمساحة أوكرانيا، أحد الخزانات الأساسية للحبوب والغذاء في العالم، وحليفة الغرب الساعية للانضمام إلى «حلف شمال الأطلسي».

منذ الساعات الأولى للحرب، تحرّك العالم، وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أولاً من خلال دعم أوكرانيا عسكرياً واقتصادياً وعَبْر استقبال مواطنيها، وثانياً من خلال البحث عن كيفية التعامل مع تأثيرات الحرب، وثالثاً لمواجهة موسكو ومعاقبتها وفكّ أيّ ارتباط معها.

وإذا كان عنصر الصراع السياسي التقليدي حاضراً بقوة في كل تفاصيل الحرب وما قبلها، فإن تداعيات الحرب كانت منذ اللحظة الأولى أكبر من الصراع السياسي التقليدي، إذ فتحت الأبواب على أزمات عالمية في العديد من المجالات، على رأسها الغذاء والطاقة، وصولاً إلى إحداثها تغييرات في بعض السياسة الأوروبية، وفي ملامح العلاقات الدولية.

وبعد مرور عام كامل على انطلاق الغزو الروسي ضد أوكرانيا، مع ما شهده من أزمات وتجاذُبات وإجراءات وتدابير، أصبحت تداعيات الحرب أكثر وضوحاً، وبات في الإمكان تحديد حجم سلبياتها التي أحدثتها في العالم، وربما حجم إيجابياتها لدى عدد من الأطراف.

فبعيداً عن آثار الحرب على المستوى الميداني العسكري وفيما يتعلق بالضحايا والدمار، ما هي تداعيات تلك الحرب على العالم في عامها الأول، وما هي المآلات المتوقعة لتلك التداعيات في عامها الثاني؟ في محاولة لمعالجة هذا السؤال، سيتمّ التركيز على ثلاثة عناصر أساسية، وهي الغذاء والطاقة والعلاقات الدولية.

أولاً: الغذاء

جاء الغزو الروسي لأوكرانيا في الوقت الذي كان العالم يحاول فيه الخروج من تداعيات جائحة كورونا التي أصابت البشرية على مدى نحو عامين، ليضرب بالتالي الآمال التي ظهرت مع أواخر عام 2021 وأوائل عام 2022، باستعادة الاقتصاد ملامحه الطبيعية.

وقد أحدثت الحرب تأثيرات في الأسواق العالمية، خصوصاً في موضوع الغذاء، مع ما يمثله من ثقل في الأمن الاجتماعي. واستندت تلك التأثيرات إلى سببين أساسيين: الأول يتمثل في تأثّر ظروف الإنتاج والتصدير في أوكرانيا بالحرب، وهي بمثابة سلة الخبز العالمية ومصدر أساسي للغذاء على الصعيد العالمي، والثاني في ارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية، وهو الأمر الذي ينعكس على عشرات ملايين الأشخاص حول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 55% من أراضي أوكرانيا هي أراض زراعية، وقد صدّرت في عام 2021، منتجات زراعية بقيمة 27,8 مليار دولار، وهو ما شكّل 41% من حجم صادراتها (68 مليار دولار)[1]. وتُصدّر أوكرانيا سنوياً نحو 45 مليون طنّ من الحبوب إلى العالم[2]، فيما تُنتج ثلث الإنتاج العالمي لزيت دوار الشمس، وهي المُصدّر الأكبر له (نصف الصادرات العالمية)، علماً أن دوار الشمس يُزرع في نيسان/ إبريل وأيار/ مايو، فيما يبدأ حصاده في أيلول/ سبتمبر[3]، وبالتالي فإن عملية زراعته قد تأثرت بالحرب الذي بدأت في 24 شباط/ فبراير. ويتركز إنتاج دوار الشمس في شرق وجنوب شرق البلاد، أي في المناطق التي كانت بشكل خاصّ مسرحاً للحرب منذ بدايتها. في سياق متصل، فإن أوكرانيا هي سادس منتج للذرة وسابع منتج للقمح في العالم[4]، علماً أن روسيا وأوكرانيا تصدران نحو ثلث القمح في العالم ونحو 70% من زيت دوار الشمس[5].

وبالتالي، أوقفت الحرب جزءاً كبيراً من صادرات الحبوب والمنتجات الغذائية، أولاً بسبب المعارك الميدانية، وثانياً بسبب الحصار الروسي للموانئ الأوكرانية على البحر الأسود. وفيما امتلأت الكثير من صوامع الحبوب في أوكرانيا من دون القدرة على التصدير، ارتفعت أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، وحدث نقص في الإمدادات.

(1) Ukraine Agricultural Production and Trade, Foreign Agricultural Service (U.S. Department of Agriculture) - FAS-USDA, April 2022: https://bit.ly/3ledp2x
(2) «The Black Sea Grain Initiative: What it is, and why it's important for the world», UN News, United Nations, 2022/09/16: news.un.org/en/story/1126811/09/2022
(3) Ukraine Agricultural Production and Trade, Foreign Agricultural Service.
(4) Ukraine Agricultural Production and Trade, Foreign Agricultural Service.
(5) Kelvin Chan and Paul Wiseman, EXPLAINER: How did Russia-Ukraine war trigger a food crisis?, AP News, 2002/06/18: https://bit.ly/3lEgzho

وفي قراءة لتغيّر الأسعار بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، يظهر أن سعر الطن المتري للقمح ارتفع من 374,24 دولار في كانون الثاني/ يناير 2022 إلى 486,3 في آذار/ مارس، ثم إلى 522,29 في أيار/ مايو. أما الطنّ المتري للذرة، فارتفع من 276,62 دولار في كانون الثاني/ يناير 2022 إلى 335,53 في آذار/ مارس، ثم إلى 348,17 في نيسان/ إبريل[6] .

بالطبع، أحدث هذا الارتفاع في الأسعار، إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأوكرانية الأخرى، وارتفاع المنتجات التي تحتاج إلى المواد الأولية الغذائية الأوكرانية، هلعاً في الأسواق العالمية. وإذا كان ارتفاع الأسعار طاول مختلف الدول، المتقدمة والنامية، فإن التأثير الأكبر كان على الدول النامية التي كاد البعض منها يدخل في أزمات اقتصادية وسياسية، فيما كانت الدول المتقدمة، ومن بينها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، أكثر قدرة -وإنْ بشكل متفاوت- على اتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثيرات ذلك الارتفاع.

وظلت أزمة الغذاء تتصاعد تدريجياً، وهو ما ظهر في الارتفاع المتواصل للأسعار، إلى أن جرى في 22 تموز/ يوليو 2022، اتفاق بواسطة الأمم المتحدة وتركيا، لفتح ممرّ مائي إنساني في البحر الأسود، فيما أطلق عليه «مبادرة حبوب البحر الأسود[7]» .

منذ ذلك الحين، وحتى كانون الثاني/ يناير 2023، غادرت نحو 600 سفينة محمّلة بالحبوب وبالمواد الغذائية الموانئ الأوكرانية تشورنومورسك وأوديسا ويوجني. وبحلول 16 شباط/ فبراير 2023، تمّ تصدير أكثر من 21 مليون طنّ من الحبوب والمواد الغذائية من خلال مبادرة البحر الأسود، 47% من تلك الكمية كانت من الذرة و29% منها كانت من القمح[8] ، علماً أن 64% من القمح الذي تمّ تصديره من خلال تلك المبادرة وصل إلى الدول النامية[9] .

وأسهمت مبادرة حبوب البحر الأسود، إلى جانب ممرات التضامن التي فتحها الاتحاد الأوروبي لمساعدة أوكرانيا على تصدير منتجاتها الزراعية[10]، في خفض أسعار الحبوب والمنتجات الغذائية.

وقد انخفض سعر الطنّ المتري للقمح في آب/ أغسطس 2022 إلى 382,86 دولار ليعود إلى ما كان عليه تقريباً قبل الحرب. كما انخفض الطنّ المتري للذرة إلى 289,84 دولاراً في آب/ أغسطس 2022، علماً أنه ارتفع في تشرين الأول/أكتوبر إلى 346,56 دولار، ثم عاد وانخفض في كانون الأول/ ديسمبر 2022 إلى 302,2 [11] .

(6) Commodity Markets, The World Bank: https://bit.ly/3xzoRks

(7) «The Black Sea Grain Initiative: What it is, and why it's important for the world», UN News, United Nations, 2022/09/16: news.un.org/en/story/1126811/09/2022

(8) «What has been shipped?», Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre, United Nations: www.un.org/en/black-sea-grain-initiative/vessel-movements

(9) Note to Correspondents: Update on the Black Sea Grain Initiative, Secretary-General, United Nations, 2023/01/18: https://bit.ly/3KmPSPz

(10) أعلنت المفوضية الأوروبية في 12 أيار/ مايو 2022، أنها وضعت خطة عمل لإنشاء ممرات تضامُن لضمان قدرة أوكرانيا على تصدير الحبوب واستيراد السلع التي تحتاجها (www.adnki.net/AKI/?p=88484). وتسمح مبادرة ممرات التضامن باستخدام القطارات والشاحنات والعبارات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، فضلاً عن التسريع في المعاملات الجمركية، مع إمكانية التخزين على أراضي الاتحاد.

(11) Commodity Markets, The World Bank: https://bit.ly/3xzoRks

وتوزعت الصادرات من الحبوب عَبْر مبادرة البحر الأسود، إلى 53,9% إلى الدول النامية، و46,1% إلى الدول المتقدمة[12] ، وهما نسبتان متقاربتان، ما يعني أن تلك المبادرة أفادت دول العالم على اختلاف أوضاعها الاقتصادية.وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي عمل منذ اليوم الأول للغزو الروسي، على مواجهة انعكاسات الحرب على الغذاء. وقد رأى الاتحاد في أكثر من مناسبة أنه ليس هناك خطر من نقص كبير في الغذاء في الاتحاد، وذلك بسبب القطاع الزراعي المؤسس بشكل جيد، والمدعوم من السياسة الزراعية المشتركة، فضلاً عن الاكتفاء الذاتي في منتجات غذائية عديدة. وقد نجحت دول الاتحاد، من دون خلافات تُذكر، في التوصل إلى إستراتيجيات مشتركة إزاء الغذاء، بعكس الحال في المواضيع السياسية والعسكرية والمالية.

واتفقت دول الاتحاد الـ27 على إجراءات منسقة للتصدي لأزمة الغذاء على الصعيد العالمي، من خلال أربع نقاط: ممرات التضامن مع أوكرانيا، ومساعدة الدول النامية على جعل إنتاجها الغذائي أكثر استدامة وصموداً أمام الأزمات، والتعاون مع الشركاء الدوليين لفتح الحدود أمام المنتجات الزراعية الغذائية الأوكرانية، فضلاً عن دعم المبادرات الدولية ذات الصلة.

في النتيجة، وبعد أن أحدثت الحرب على أوكرانيا، البلد الأساسي على خريطة إنتاج الغذاء العالمي، تأثيرات كبيرة في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، وهدّدت إمدادات الغذاء، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الدول النامية، تمكنت المعالجة السياسية من خلال مبادرة حبوب البحر الأسود، والإجراءات الأوروبية عَبْر ممرات التضامن وغيرها، من التخفيف من تداعيات الحرب على مستوى الغذاء بشكل كبير.

(12) «What has been shipped?», Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre.

ثانياً: الطاقة

على الرغم من أهمية المخاوف التي طرحها الغزو الروسي لأوكرانيا إزاء إمدادات الغذاء وأسعاره، إلا أنها لم تكن بحجم المخاوف التي ظهرت في موضوع مصادر الطاقة، إذ بينما كان تأثير الموضوع الغذائي كبيراً على دول معينة، خصوصاً الدول النامية، فإن موضوع مصادر الطاقة طاول مختلف دول العالم، وبشكل خاصّ الدول الصناعية المتقدمة.

وفي طبيعة الحال، كان التركيز على موضوع مصادر الطاقة كبيراً في الإعلام العالمي، خاصة أن هذا الإعلام يدور في معظمه في فَلَك تلك الدول المتقدمة، التي أولاً تحتاج إلى الطاقة في إنتاجها الصناعي والزراعي وغيرهما، وثانياً خشيت حكوماتها من حصول احتجاجات شعبية واسعة بفعل ارتفاع قيمة الاستهلاك. وما زاد من المخاوف أن الاتحاد الأوروبي، الذي تدور الحرب على حدوده السياسية، وتنعكس تأثيراتها في عقر دار دوله، يعتمد على روسيا في نسبة 40% من مصادر الطاقة التي يحتاجها.

كل تلك المخاوف تحوّلت منذ الأيام الأولى للحرب في أوكرانيا، إلى حقيقة، أولاً بسبب تأثر الإمدادات بوقائع الحرب ميدانياً، وثانياً بسبب اضطرار الاتحاد الأوروبي لتخفيف الاعتماد على الغاز الروسي كنوع من العقاب، وبطبيعة الحال العمل على البحث عن بدائل، وثالثاً بسبب الإجراءات الروسية للضغط على الأوروبيين من خلال الغاز، مثل تخفيض الإمدادات، بعد أن تبنّت دول الاتحاد الأوروبي عقوبات مالية واقتصادية غير مسبوقة ضد موسكو.

وبالتالي بعد حصول الغزو الروسي لأوكرانيا، ارتفعت أسعار الطاقة، التي كانت أصلاً قد ارتفعت بشكل تدريجي في عام 2021[13]، عندما بدأت الحياة تعود إلى طبيعتها في أعقاب الشلل التاريخي الذي تسبّبت به جائحة كورونا.

وقد ارتفعت تكلفة الغاز الطبيعي للميغاواط/ ساعة بشكل كبير، من 79,79 يورو في 22 شباط/ فبراير 2022 إلى 214,55 في 8 آذار/ مارس[14]. وسجّل سعر برميل خام برنت في 22 شباط/ فبراير 2022، 96,84 دولار، فيما سجّل سعر برميل خام غرب تكساس 92,35 دولار. وفي 7 آذار/ مارس 2022، سجّل نفط برنت 123,21 دولار للبرميل، فيما سجّل نفط غرب تكساس 119,4 دولار[15].

(13) ارتفعت على سبيل المثال، تكلفة الغاز الطبيعي للميغاواط/ ساعة تدريجياً منذ أواخر عام 2020، حيث سجّلت 14,91 يورو في 1 كانون الثاني/ يناير 2020 وصولاً إلى 172,88 يورو في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2021 https://bit.ly/3IeSlsH

(14) Paul Wiseman and David Mchugh, «War in Ukraine at 1 year: Pain, resilience in global economy», AP News, 2023/2/15: https://bit.ly/3IeSlsH

(15) Closing price of Brent, OPEC basket, and WTI crude oil at the beginning of each week from March 2, 2020 to February 2023 6, Petroleum & Refinery, Statista: https://bit.ly/3Z0kVVq

ومع ارتفاع أسعار الطاقة، إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بحسب ما تمّ تناوُله سابقاً، حصل ارتفاع في أسعار الاستهلاك في عدد كبير من دول العالم، من بينها الدول الأوروبية والولايات المتحدة. وارتفعت على سبيل المثال، أسعار استهلاك الكهرباء في الاتحاد الأوروبي، 35% مقارنةً بالعام السابق[16] .

وسط كل هذه التطوّرات، كان لا بد من البحث عن حلول، وعن بدائل، وبشكل خاصّ من قِبل دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة السبع، التي سعت إلى العمل على جبهتين: مواجهة تداعيات الحرب على أسعار الطاقة، ومعاقبة روسيا ومقاطعتها، علماً أن تلك المقاطعة تسببت في نقص في الإمدادات، خصوصاً أن الكرملين بادر كذلك إلى استخدم الطاقة كورقة ضغط[17] .

وجرى تخفيض الإنتاج الصناعي الأوروبي الذي يحتاج إلى كمية كبيرة من الطاقة، مثل إنتاج المواد الكيماوية والمعادن ومن بينها الألمنيوم[18] . واتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير لوضع سقف لأرباح السوق في قطاع الطاقة، كما حرص على أن تسهم شركات الوقود الأحفوري التي حققت أرباحاً إضافية من الأسعار المرتفعة للطاقة، في تقديم المساعدة للناس والأعمال التجارية التي تصارع من أجل دفع فواتير الطاقة.كل تلك الإجراءات ساهمت، إلى جانب عوامل أخرى أبرزها تباطُؤ الاقتصادي العالمي وبالتالي تراجُع الطلب على الطاقة، في إعادة انخفاض أسعار الطاقة بشكل ملفت.

وانخفضت تكلفة الغاز الطبيعي للميغاواط/ ساعة في 8 حزيران/ يونيو 2022 إلى 79,41 يورو. إلا أن تلك التكلفة ارتفعت مجدداً قبل حلول فصل الخريف إلى 349,9 في 26 آب/ أغسطس 2022، مع تصاعُد القطيعة مع روسيا، لكنها عادت لتنخفض بشكل تدريجي وصولاً إلى 58,11 يورو في 7 شباط/ فبراير2023، أي إلى أقلّ مِمّا كانت عليه قبل الحرب[19] .

(16) IInfographic-Energy crisis: Three EU-coordinated measures to cut down bills, European Council: https://bit.ly/3Yx4QqQ

(17) حاولت موسكو المبادرة إلى الضغط على أوروبا، حيث خفضت في حزيران/ يونيو الإمدادات عَبْر خط الأنابيب إلى 40% وبولندا. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لايين في 12 كانون الأول/ ديسمبر: إن روسيا كانت قد قطعت بحلول أيلول/ سبتمبر 2022، 80% من إمدادات الطاقة عبر الأنابيب، مقارنة بأيلول/ سبتمبر 2021، وهو ما شكّل ضغطاً كبيراً على نظام الطاقة الأوروبي.

(18) Caroline Pailliez and Gus Trompiz, «French aluminium smelter to cut output as electricity prices soar», Reuters, 2022/9/6, https://reut.rs/3Z1cGJv

(19) Paul Wiseman and David McHugh, «War in Ukraine at 1 year».

أما فيما يتعلق بالنفط، فقد انخفض سعره، حيث سجّل نفط برنت 80,99 دولار للبرميل في 6 شباط / فبراير 2023، فيما سجّل برميل نفط غرب تكساس في اليوم نفسه 74,11 دولار، أي أقلّ ما كان عليه قبل الحرب[20].

ولا بُدّ من الإشارة إلى أن عاملاً مهماً منع من تفاقُم أزمة الغاز الطبيعي، وهو أن عدداً من الدول الأوروبية كانت قد خزنت العام الماضي، كميات كبيرة من الغاز (ألمانيا: 84%، فرنسا: 91%، بلجيكا: 88,5%، الدنمارك: 88%، إيطاليا: 82%، بولندا: 99% [21])، فضلاً عن أن أوروبا شهدت شتاءً أقلّ برودة من المعتاد.

في النتيجة يمكن القول: إن الدول المتقدمة استطاعت أن تصمد أمام تأثيرات الحرب، فيما كانت الدول النامية والاقتصادات الناشئة أكثر تأثّراً بها. واستند صمود تلك الدول المتقدّمة بشكل خاص إلى عدد كبير من الإجراءات، من بينها صرف مليارات الدولارات التي صُرفت على دعم أسعار الطاقة.

لكن مع كل تلك الإجراءات، ظهر على سبيل المثال، أن فاتورة المستهلك الألماني في الطاقة ارتفعت بنسبة 24,4% في كانون الأول / ديسمبر 2022 مقارنة بما كان عليه دفعه قبل عام، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية في ألمانيا بنسبة 20,7% [22].

إلا أن الانخفاض في أسعار الطاقة من شأنه أن ينعكس تدريجياً على أسعار الاستهلاك، وبشكل خاصّ على أسعار المواد الغذائية التي ستنخفض تكلفتها، لكن لا يبدو أن ذلك سيظهر قبل أواخر ربيع وأوائل صيف 2023، لكن ذلك بالطبع مشروط ببقاء شكل الحرب ووَتيرتها على حالهما، دون تصعيد كبير، وباستمرار إجراءات المواجهة الاقتصادية من قِبل الدول الكبرى.

(20) Closing price of Brent, OPEC basket, and WTI crude oil at the beginning of each week from March 2020 ,2 to February 2023 ,6, Petroleum & Refinery, Statista.

(21) أيوب الريمي، كيف ستعيش الدول الأوروبية بعد قطع الغاز الروسي؟ الجزيرة نت، 2022/09/2: https://bit.ly/3UV7mEs

(22) «German inflation reached record %7,9 in 2022», aNews, 2023/1/3: https://bit.ly/414J5QJ,

ثالثاً: العلاقات الدولية

على الرغم من أن روسيا تمثل تاريخياً قيادة المعسكر الشرقي، وطالما كانت في الجبهة المقابلة للغرب، وتدور بينها وبين الدول الغربية، حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، صراعات ونزاعات سياسية وأيديولوجية واستخباراتية واقتصادية، فإن الغزو الروسي لأوكرانيا جعل من العلاقة "الروسية – الغربية" أكثر حدة وتعقيداً، بما يذكر بأشد أيام الحرب الباردة، مع الفارق أن روسيا لم تَعُدْ بقوة الاتحاد السوفياتي، وبالتالي نجحت الدول الغربية في محاصرتها وحرمانها من الكثير من الميزات على الصعيد الدولي.

هذا المشهد المستجد الذي ظهرت ملامحه بوضوح بعد غزو أوكرانيا، انعكس في طبيعة الحال على العلاقات الدولية والاصطفاف والاستقطاب على الساحة السياسية، على جبهات عدة، وبشكل خاصّ على الجبهة "الروسية – الأوروبية" والجبهة "الروسية – الأمريكية"، فضلاً عن التأثيرات على العلاقات عَبْر الأطلسية، وصولاً إلى العلاقة الغربية مع الصين.

أولاً على الجبهة "الروسية – الأوروبية"، قام الاتحاد الأوروبي بردة فعل قوية جداً إزاء غزو أوكرانيا، حيث بدأ منذ الساعات الأولى لهذا الغزو في 24 شباط/ فبراير 2022، إجراءات وتدابير، فتحت الباب أمام مرحلة جديدة للاتحاد، إنْ كان في سياسات الطاقة، أو في الإستراتيجيات العسكرية، وهي مرحلة تحمل عنواناً بارزاً هو القطيعة مع روسيا، لتنتج -ولا تزال- مشهداً جديداً في أوروبا وفي العلاقات "الروسية – الأوروبية".

فعلى الرغم من صعوبة التحديات التي طرحتها الحرب على الاتحاد الأوروبي، والتي ظهر أنه لم يكن جاهزاً لها، ولم يختبرها سابقاً، إذ كانت حدوده الشرقية خاضعة لاستقرار تفرضه المصالح والشراكات والتوازنات السياسية والاقتصادية حتى في معظم سنوات الحرب الباردة، فقد عمل الاتحاد الأوروبي على التعامل مع التحديات الجديدة التي فرضها غزو أوكرانيا بجدية وصرامة، من خلال انتهاج إستراتيجيات جديدة.

على الصعيد العسكري، سجّل الاتحاد الأوروبي تطوّراً غير مسبوق في تاريخه، من خلال المشاركة في الحرب عن طريق الدعم المعلَن بالمعدات العسكرية والأسلحة الفتّاكة[23]، في تغيير إستراتيجي من المرجّح أنه يعود لسببين: السبب الأول هو أن الاتحاد الأوروبي من الصعب أن يجلب «حلف شمال الأطلسي» للدفاع عن أوكرانيا؛ لأن الأخيرة ليست عضواً فيه، ولأن الحلف هو في أساس الأزمة، من خلال الرفض الروسي لتوسّعه إلى حدوده، وبالتالي إن مشاركته قد تجرّ العالم إلى حرب واسعة ومدمّرة، فيما يتمثل السبب الثاني، الذي أصبح أكيداً، في أن الاتحاد الأوروبي يتجه إلى تغيير إستراتيجيته العسكرية، التي لطالما ركزت على فكرة الدفاع عن القارة من قِبل «حلف الأطلسي».

وبلغت مساعدات دول الاتحاد الأوروبي، العسكرية والمالية والإنسانية الإجمالية، بحلول 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، 52 مليار يورو، وأصبحت ألمانيا المانح الأكبر في أوروبا، بينما بلغت المساعدات الأمريكية بحلول التاريخ نفسه 48 مليار يورو[24].

في موازاة دعم الاتحاد الأوروبي أوكرانيا في حربها ضد روسيا، فإن عدداً من الدول الأعضاء في الاتحاد بدأت تشهد تحوّلاً إستراتيجياً في موضوع الاستثمار في قطاع التسليح والدفاع، وهو ما يتماشى مع توجّهات أوروبية كانت قد ظهرت مع بَدْء ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2016، إلا أن وَتيرتها كان قد خفّت مع دخول العالم في جائحة كورونا عام 2020.

ولعلّ المثال الأبرز على التحول الإستراتيجي العسكري، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، هو ألمانيا، التي كانت أولاً فضّلت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهاج النهج المسالم بعيداً عن سباق التسلح، وذلك رغم تفوّقها الصناعي والتكنولوجي الكبير، وثانياً انتهجت سياسة تعاوُن مع موسكو من خلال المصالح التجارية والاقتصادية، التي يأتي من بين أبرز مظاهرها خطّ أنابيب "نوردستريم" الذي ينقل إليها الغاز الطبيعي من روسيا[25].

والجدير ذكره أنه في قمة الاتحاد الأوروبي التي عُقدت في فرساي في آذار/ مارس الماضي 2022، حضّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون دول الاتحاد على تخصيص 2% من ميزانيتها للجانب الدفاعي[26].

(23) إلى جانب «مرفق السلام الأوروبي» و«بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة العسكرية لأوكرانيا»، اللذين يعملان بشكل خاص على الأمور العسكرية، قدّم الاتحاد الأوروبي، منذ بَدْء الغزو الروسي، دعماً مالياً كبيراً لكييف، للمساعدة العسكرية والمالية والإنسانية.

(24) Ukraine Support Tracker, KIEL Institute for the World Economy: https://bit.ly/3uH5yUP

(25) أعلن المستشار الألماني أولاف شولتز في 27 شباط/ فبراير 2022، أي بعد ثلاثة أيام من الغزو الروسي لأوكرانيا، خطة لتعزيز القوة العسكرية الدفاعية الألمانية، من خلال استثمار 100 مليار يورو، فيما أكد أن بلاده ستلتزم بتخصيص 2 في المئة من إجمالي إنتاجها الداخلي للدفاع سنوياً، وهي النسبة التي تمّ الاتفاق عليها في «حلف شمال الأطلسي» عام 2006. ويدعم الإجراء الجديد ميزانية الدفاع الألمانية المقدرة بنحو 50 مليار يورو سنوياً، ما يسمح بإعادة بناء القوة العسكرية الألمانية، التي عانت من سنوات من الإهمال في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، علماً أن تصريحات وتقارير سابقة كانت لفتت إلى أن الجيش الألماني هو في وضع سيئ، ما يعرقل قدرته وجُهوزيّته للقتال.

(26) Speech by President Emmanuel Macron - Press conference at the Versailles Summit, French Presidency of the Council of the European Union, 2022/03/11: https://bit.ly/3W8Q34i

من ناحية أخرى استطاع الاتحاد الأوروبي أن يتجنّب خطراً داهماً في موضوع الطاقة، خصوصاً من خلال التخزين السابق، فيما عمل على حظر النفط الروسي ووضع سقفاً لسعره، وحاول بسرعة البحث عن مصادر طاقة بديلة، وبشكل خاصّ من خلال الاستثمار في إنتاج الطاقة المتجددة.

وأعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، في ما يُشبه جردة الحساب لما فعله الاتحاد الأوروبي في موضوع الطاقة منذ بَدْء الغزو الروسي لأوكرانيا، ولما يخطط له في المستقبل[27]، أن الاتحاد أطلق خطة «REPOWEREU»، التي تهدف إلى تخفيض الطلب بشكل كبير على الغاز الروسي. وقد تمّ تخصيص 300 مليار يورو لهذه الخطة، التي قد تحوّلت، بحسب المسؤولة الأوروبية، إلى العديد من مشاريع القوانين وإلى الأعمال التنفيذية على الأرض.

وتحدثت رئيسة المفوضية الأوروبية عن عشر خطوات قام بها الاتحاد الأوروبي خلال عشرة أشهر، من بينها الابتعاد بشكل كبير عن الوقود الأحفوري الروسي، وعن واردات الغاز الروسية، باتجاه مورّدين يُعتمد عليهم ومحلّ ثقة، والعمل على توسيع مصادر الطاقة المتجددة وتحسين البنى التحتية الخاصة بالطاقة.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي، وحتى في ظلّ كل الصعوبات، قد تعلّم الدرس، ومن الصعب أن يعود إلى الوراء، أي إلى الحضن الروسي في مجال الطاقة، إلا إذا حملت السياسة أشياءَ استثنائيةً جداً.

ثانياً على الجبهة عَبْر الأطلسية، دفعت الحرب في أوكرانيا الاتحاد الأوروبي إلى العمل على محاولة تخفيف الاعتماد على الولايات المتحدة، أو بشكل أكثر دقة استكمال النهج الذي كانت فرنسا أطلقته قبل انتشار جائحة كورونا، للابتعاد عن الاعتماد على واشنطن.

وعلى الرغم من أنه منذ اللحظة الأولى للحرب، أظهر الحلف "الأوروبي – الأمريكي" جدية وصرامة ومتانة، إذ كان لا بُدّ من صدّ الغزو الروسي، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم ينسَ كلام ترامب، وسؤاله الشهير: «لماذا يجب على الأمريكيين الدفاع عن الأوروبيين الذين لا يدافعون عن أنفسهم؟». كما أن بعض قادته ومسؤوليه لم ينسوا ما كانوا يخططون له قبل جائحة كورونا، وبشكل خاصّ في فرنسا، من الدفع نحو الاستقلالية عن الولايات المتحدة. وبالتالي أتى الغزو الروسي بمثابة الإنذار الذي يقول: الآن هي الفرصة المناسبة.

(27) Statement by President von der Leyen on 'REPowerEU: outlook on EU gas supply in 2023', European Comission, 2022/12/12: https://bit.ly/3Fxs9sb

في غضون ذلك، فإن ألمانيا، شريكة فرنسا في قيادة الاتحاد، والقوة الأوروبية الأولى، بدأت بعد الغزو الروسي لأوكرانيا تنتهج سياسة جديدة، فيما يتعلق بالعلاقة مع موسكو، التي طالما كانت قريبة منها وأرادتها قريبة من أوروبا. وبالتالي سَعَتْ برلين إلى الاستثمار العسكري الكبير، لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، بحسب ما ذكرنا سابقاً، في إجراء يعزز قوة الاتحاد الأوروبي وبالتالي استقلاليته.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يَعِي أنه لا بُدّ من المُضِيّ في مَسْعاه لتعزيز استقلاليته عن واشنطن، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية قد تتغير في 2024، بل قد يعود إلى البيت الأبيض، ترامب نفسه، غير المُعجَب بدعم أوروبا، بل حتى المُعجَب ببوتين.

ثالثاً على الجبهة "الروسية – الأمريكية"، يمكن القول: إن العلاقة بين الخصمين اللدودين عادت إلى ما كانت عليه من شراسة خلال الحرب الباردة، حيث تعمل واشنطن بشكل جدي على عزل روسيا سياسياً واقتصادياً، وتسعى فيما يبدو إلى استنزافها عسكرياً قَدْر الإمكان. وتُواصل واشنطن كذلك دعم انضمام الدول الأوروبية الشرقية، الحدودية مع روسيا، إلى «حلف الأطلسي»، ومن بينها فنلندا والسويد.

وقد زار الرئيس الأمريكي جو بايدن كييف في 20 شباط / فبراير، للتأكيد على دعمها بمناسبة مرور عام على الحرب، والتشديد على أن بلاده لن تتراجع عن هذا الدعم، مع العلم أن تلك الزيارة لم تكن لتجري وسط الأعمال الحربية، إلا من خلال التنسيق الأمني مع موسكو.

رابعاً فيما يتعلق بالصين، فإن العلاقة المتوترة أصلاً بين بكين وواشنطن زادت توتُّراً بعد الغزو الروسي، في العديد من المجالات. وبينما سعت بكين إلى إظهار وقوفها بشكل متساوٍ مع الغرب ومع روسيا، ودعت إلى وقف الأعمال الحربية مؤكدة على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، إلا أن التنسيق الدبلوماسي والتجاري والنفطي بين الصين وروسيا تصاعَد طوال فترة الحرب، حيث عملت بكين على الحفاظ على علاقاتها الإستراتيجية مع موسكو.

ويُذكر أنه بعد تخفيض روسيا ضَخّ الغاز للدول الأوروبية، ارتفعت وبشكل قياسي صادرات الغاز الروسي نحو الصين، عَبْر خطّ سيبيريا الذي يصل إلى شرق البلاد. ومنذ يوليو/ تموز الماضي، ارتفعت الصادرات الروسية من الغاز نحو الصين بحوالَيْ 300% مقارنة بالمعدّل خلال السنوات السابقة.

في محصلة عام من الحرب في أوكرانيا يظهر -وبعيداً عن المحصلة العسكرية والميدانية على صعيد عدد الضحايا وحجم الدمار- أن العالم نجح إلى حد كبير في مواجهة تداعيات تلك الحرب، وتحديداً في قضيتين أثارتا الكثير من القَلَق والمخاوف مع الساعات الأولى من بَدْء الغزو الروسي في 24 شباط/ فبراير 2022، وهما قضيتا الغذاء والطاقة.

وبعد أن كانت أسعار الاستهلاك في الغذاء والطاقة قد ارتفعت بشكل ملحوظ في أنحاء العالم، وبشكل خاصّ في أوروبا والولايات المتحدة، فقد نجحت الإجراءات والمبادرات التي تمّ إطلاقها، في إعادة أسعار الموادّ الأولية الغذائية ومنتجات الطاقة إلى أسعارها السابقة للحرب، وبالتالي فإن هذا الأمر سينعكس تدريجياً على تكاليف الإنتاج، وبالتالي على أسعار السلع.

وفي طبيعة الحال، فإن تلك النظرة التفاؤلية تبقى مشروطة بأمرين أساسيين: أولاً استمرار تنفيذ الخطط ذات الصلة، وبشكل خاصّ من قِبل الأمم المتحدة والدول الكبرى، وثانياً عدم تصاعُد الحرب الميدانية في المناطق الزراعية ومناطق التخزين، وبالطبع عدم انزلاقها إلى دول أخرى ومستويات أكبر.

على صعيد آخر، يمكن القول: إن الاتحاد الأوروبي أحدث شِبه ثورة لتغيير إستراتيجيته العسكرية وسياساته التقليدية في مجال الطاقة، وهو يتجه في الفترة المقبلة إلى استكمال هذا النهج، ومن المرجّح أنه يتجّه كذلك إلى تعميق القطيعة مع روسيا، فضلاً عن تحقيق تقدُّم في تغيير نمط العلاقات مع واشنطن، نحو المزيد من الاستقلالية عنها.

الجدير ذكره أن هناك عدداً من المؤشرات يدلّ على إمكانية نجاح الاتحاد الأوروبي في التخلي نهائياً عن مصادر الطاقة الروسية. ومن بين تلك المؤشرات إعلان وكالة الطاقة الدولية أنها وضعت سيناريو يُظهر أن تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا ستهبط كثيراً في عام 2025، ثم إلى صفر في عام 2028، من خلال الاعتماد على الغاز المسال والطاقة النظيفة المتجددة، فيما توقعت الوكالة أن القطيعة في تجارة الغاز بين روسيا وأوروبا ستكون دائمة[28].

ومن المؤشرات الأخرى، يظهر اعتماد الاتحاد الأوروبي على مصادر طاقة بديلة، من بينها نفط وغاز شرق المتوسط. وقد أعلنت شركة «إنرجين» في 15 شباط/ فبراير 2023، انطلاق أولى شحنات صادرات النفط الإسرائيلية من حقل "كاريش". وقالت الشركة: إن تلك الشحنة تمثّل أول مصدر جديد لطاقة شرق المتوسط يصل إلى أوروبا.

(28) Javier Blas, «Can Europe's Energy Bridge to Russia Ever Be Rebuilt?», 2022/12/12: https://bloom.bg/3j3r3N2

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net